

|||||

172

فإذا بطبيب الغدد الصماء يشرّح الغدد الصماء التي تعانيتها دولٌ نُعتت بالمتخلفة، لأدرك أن كفاحنا يجب أن يكون مع النفس بقدر ما هو مع الغاصب المعتدي. كنت مشغولاً بإجادة الأدوات القياسية التي تساعد على إحكام أدوات تسيير اقتصاد رأسمالي متقدم، وأحلم بالعودة بها لأطبقتها على الاقتصاد المصري، فإذا بي أفتح عيني على واقع يتطلب أدوات من طبيعة أخرى، لا تقيس التخلف فقط، بل تبني بنية أساسية لتنمية يطول بها الطريق حتى تبلغ نقطة يستقيم عندها استكمال البنية الفوقية.

وقد شاء القدر أن تهياً لي الفرصة عندما دعاني زميل سابق في الدراسات العليا للإحصاء، هو محمود إبراهيم، لأشارك في عمل اعترفت أنه غريب عليّ تماماً، هو التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فلا أنا درستُ تنميةً في مصر، ولا في الخارج، ولا أنا أدري عن فنون التخطيط شيئاً. ولكنه - بعد أن درس أساليب التخطيط في الهند - هوّن عليّ الأمر قائلاً إن العمل سيكون في بناء نماذج اقتصادية رياضية، وهو ما لم يكن غريباً عليّ كليةً. وأعيد الإشادة بذكراه، إذ إنني عندما خلفته عند وفاته في الإشراف على التخطيط في الإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة، وجدته قد أرسى دعائم مؤسسة قوية ضمت عدداً من خيرة الشباب السوريين، أمثال برهان الشطي ومحمد العمادي، الأمر الذي أتاح لي مواصلة عمل يعزّز أواصر وحدة، كان يرجى لها الدوام.

وسواء في العمل في مصر أو سورية، فإن الفضل يعود أساساً إلى جمال عبد الناصر الذي ضرب مثلاً في الزعامة التي تعمل آناء الليل وأطراف النهار في قيادة دفة التنمية، تصوغ أهدافها وتلحظ أبعادها الاجتماعية التي حجبها البعد الاقتصادي بأرقامه البراقة، ويتابع مسيرتها، ويوجّه الجهاز الإداري لكي يتحمّل نشاطاً غير مألوف لديه، ويحاسب المقصّر، وفي الوقت نفسه، يخاطب الشعب ليشركه في هموم التنمية وأساليب معالجتها. ويحقّ لي أن أعترف أنني تعلمت تخطيط التنمية في مدرسة عبد الناصر. ولا يكتمل الحديث في هذا المقام دون ذكر الرائد الأول للتخطيط، إبراهيم حلمي عبد الرحمن، الذي دعا إلى انتهاج منهج تخطيط التنمية، ثم استكمل بناء لجنة التخطيط القومي ومعهد التخطيط القومي، وأفسح لي الطريق لأن أوافي النشاط التخطيطي بدراسات علمية، وأن أقود معه مجموعة انشغلت بالتخطيط بعيد المدى للبلدان العربية. وساعدني في المضي في هذا الطريق مركز دراسات الوحدة العربية، بقيادة خير الدين حسيب، الذي لا أملك إلا الإشادة بدأبه على الجمع بين الباحثين العرب الجادين، والربط بين أجيالهم المتتالية.

ولا أعتقد أن لمن بلغ سنّي أن يفرض على الآخرين أماله وأمانيه. ولكنني أجد واجباً على أن أعبّر عن أمنيتين تتعلّقان بحفلنا هذا، إحداهما بالمكان، والأخرى بالإنسان. فأما أمنية المكان فهي أنني كنت أودّ من صميم قلبي أن يعقد لقاءنا هذا في بغداد العروبة.. ليس فقط بالنظر إلى ما يعانیه العراق الشقيق، أو إلى كون العراق هو الدرع الشرقي للوطن العربي، بل لأن بغداد شهدت مساهماتي في النضال من أجل أن يكون نفط العرب للعرب. فحينما توجّهت إليها في عام ١٩٦٨ لأشرف على معونة تقدّمها الأمم المتحدة لتخطيط التنمية فيها، أملاً في أن

تصبّ هذه التنمية في دعم الصمود العربي، وإيماناً مني بأن وحدة مصرية - عراقية جديرة بأن تعيد رسم خريطة المشرق العربي، طلب مني إعداد الخطة الخمسية (١٩٧٠ - ١٩٧٥) على افتراض عدم تحقيق أية زيادة في عائدات النفط، حتى لا تتخذ منها الشركات الأجنبية منفذاً للضغط على الحكومة العراقية، فقامت بصياغة خطة تبدو محكمة، ومحققة لنمو يبلغ ٧ بالمئة، وبناء شركة نفطية وطنية، إلا أن الواقع كان يتطلب تنفيذ خطة أخرى، ساعدني في صياغة مذكرة بشأنها زميلان واراهاما الثرى، حسين عمر وعلي المنوفي، وقدمناها إلى رئاسة الدولة. وكان هذا درساً في أن خطة التنمية ليست معدل نمو ندقق في كسوره العشرية، أو جداول مشروعات ونسب تنفيذ، بل هي وثيقة في يد دولة لها رؤية استراتيجية محدّدة، تعمل كأداة لها لتكون استراتيجية شاملة، وليس مجرد استراتيجية تنمية ينحّيها الساسة جانباً، في ما يمارسونه من أفعال. ثم أتبعنا ذلك بتعزيز دراسات أدّت إلى نجاح قرار تأمين النفط العراقي في عام ١٩٧٢، وتحسينه بإعداد بدائل للتعامل مع ردود أفعال الأطراف الأجنبية، على نحو يحافظ على مواصلة التنمية بالمعدلات المخطّطة.

أما في ما يتعلق بالإنسان، فإنني كنت أتمنى أن تشهد هذا الحفل رفيقة حياتي، التي كانت نِعْمَ السند لي في ما وهبت نفسي له من كفاح. لقد وضعت قضية التمكين التي يكثر الحديث عنها عندما يردّد أن من نقائص التنمية العربية غياب تمكين المرأة.. وضعت تلك القضية في وضعها الصحيح. فإذا كانت التنمية أمراً عاماً يعني الأمة جمعاء، فإن الدافع إلى المساهمة فيه هو إدراك المشارك في توجيه مسيرتها ما يعود به من خير عليه. وكان من دوافعي في سنوات الحياة الأولى أنني أمنت بأن أهداف التنمية تحقق لي وضعاً أفضل، فقوي شعوري بالانتماء إلى وطن ينشد النماء. وقامت هي بتخطيط التنمية على مستوى أسرتنا، فمكنتني من التفرغ لأعمال ساعدني تخصّصي العلمي عليها، ورعت أبناءاً أعزّ بهم، وأحفاداً أباهي بهم، ويحقّ للوطن العربي أن يفخر بهم. فهم وأقرانهم الجيل الذي سوف ينتقي مما أنجزناه أفضله، ويقوم ببناء ما يفضله.

بقيت لي ملاحظة، وهي أنه لو قيّض للطريقي أن يكون بيننا اليوم، فلربما عدل دعوته من أن يكون «نفط العرب للعرب» إلى دعاء «بألا يكون نفط العرب نكبة على العرب». وأقسى ما في الأمر أن هذا يفرض علينا أن نخلّص الجيل الجديد، بل والجيل الأكبر، من الكمّ الهائل من الضيق النفسي الذي يعيشونه في عالم يجري نحو الأمام، بينما الأرض من تحتهم تميد بما تشهده من صراعات وعدوان، والنظم والتنظيمات من حولهم تدفعهم إلى أن يكونوا معاول هدم وإزهاق للأرواح. إن الأمر لا يقف عند مجرد إنشاء الصناديق من أجل إعادة التعمير، بل إن المطلوب هو إعادة التأهيل، وهي مهمة جبارة بكل المقاييس. لقد لمست جهوداً لبنانية في هذا السبيل خلال التسعينيات عقب الحرب الأهلية. غير أن الأمر بات أوسع نطاقاً وأعمق آثاراً. وأجدني في النهاية حائراً أمام انشغال العرب بما يُسمّى المبادرة العربية وخطة الطريق وتفاصيل التفاوض، ربما لعقود.. إن حدث. ولعلكم توافقونني على أن المستقبل لا يتوقف على ما نريده نحن، وإنما على كيان يفرض نفسه على إرادة الملايين العربية. إن تأكيد وجود الدولة الصهيونية يعني إعادة رسم الوجود العربي حولها طبقاً لأهوائها، وهو ما يفرض معادلات

جديدة على قضايا التنمية والوحدة. فإذا كان لا مفرّ من بقائها، فإن بقاءنا، أحراراً، في أراضينا يتطلب أن تُعلن إسرائيل دولة منزوعة السلاح، تضمن الأمم المتحدة حيادها كسويسرا...، فهذا هو الشرط لأن تبقى أرض العرب للعرب.

### الأخوات والإخوة الأعزاء

أختم كلمتي هذه بدعاء أن يرشدنا الله جميعاً، طريق الصواب، وأول خطوة فيه أن نفكّر لأنفسنا بأنفسنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته □

## صدر حديثاً

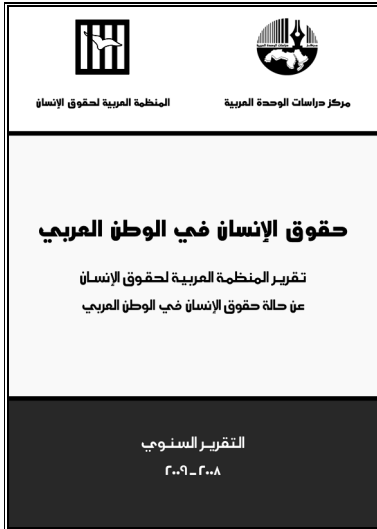
### حقوق الإنسان في الوطن العربي

تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان

عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي

التقرير السنوي

٢٠٠٨ - ٢٠٠٩



يتناول هذا الكتاب/ التقرير عرضاً مركزاً لمسار حقوق الإنسان في الوطن العربي خلال العام ٢٠٠٨ وحتى منتصف العام ٢٠٠٩. ويتضمن ثلاثة أقسام رئيسية، تبدأ بمقدمة تحليلية مفصلة تستغرق، بنظرة كلية، أوضاع الحقوق الأساسية والحريات العامة في مجمل المنطقة، ويتناول القسم الثاني، أوضاع حقوق الإنسان في البلدان العربية، ويشمل القسم الثالث أثر الأزمات العالمية المتعددة وانعكاساتها على تلبية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتقييم نمط الاستجابة العربية في مواجهة هذه التحديات.

والجدير ذكره أن البلدان العربية لم تشهد مراجعة لسياساتها واستراتيجياتها تجاه حقوق الإنسان في ضوء ما حدث في العام ٢٠٠٨ وحتى منتصف العام ٢٠٠٩ من متغيرات دولية وضعت مسار حقوق الإنسان موضع مراجعة، ليس فقط في مجال الحريات المدنية والسياسية، بل وعلى الأخص في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢٥٦ صفحة

الثمن: ٦ دولارات

أو ما يعادلها